

Distr.: General
17 October 2008

Arabic
Original: English



برنامج الأمم المتحدة للبيئة



الاجتماع الحكومي الدولي لأصحاب المصلحة
المتعددين المخصص للنظر في إنشاء منبر حكومي
دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي
وخدمات النظام الإيكولوجي
كوالالمبور، ١٠ - ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

النظر في إنشاء منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي
وخدمات النظام الإيكولوجي: أهداف ومهام المنبر الحكومي الدولي للعلوم
والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية

الاستعانة بالإستراتيجية العالمية لمتابعة تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية في العملية
الاستشارية المفضية إلى إنشاء آلية دولية للخبرات العلمية في مجال التنوع البيولوجي

مذكرة مفاهيمية منقحة^(١) بشأن المنبر الحكومي الدولي للعلوم^(٢) والسياسات في مجال التنوع
البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي
موجز تنفيذي

١ - تشتمل عملية التواصل الحالية في مجال العلوم والسياسات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وخدمات
النظم الإيكولوجية على عدد من الآليات والعمليات الوطنية والدولية. بيد أن مساهمة جميع هذه
العمليات بالنسبة إلى رسم السياسات على الأصعدة المناسبة يمكن زيادة تعزيزها إذا كانت مدعومة بمنبر
حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية يكفل
المصادقية والشرعية والأهمية للاستنتاجات والتوصيات العلمية الناشئة عنها.

* UNEP/IPBES/1/1

(١) أعد المذكرة المفاهيمية الأصلية برنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب) بالتشاور مع تقييم الألفية للنظم
الإيكولوجية وشبكة خبراء الآلية الدولية للخبرات العلمية في مجال التنوع البيولوجي. وقد وضعت المذكرة في أعقاب
دعوة أدرجت في البيان الذي اعتمده اللجنة التوجيهية الدولية للعملية التشاورية المفضية إلى إنشاء آلية دولية للخبرات
العلمية في مجال التنوع البيولوجي، في اجتماعها المعقود في مونتبلية، فرنسا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وتراعي
هذه المذكرة المفاهيمية المنقحة التعليقات التي وردت خلال عملية الاستعراض الإلكترونية المفتوحة.

(٢) مصطلح "العلوم" مستخدم في المنبر بأوسع معانيه، الذي يشمل العلوم الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية،
علاوة على مجموعة المعارف التقليدية.

301008

K0842224

لدواعي الاقتصاد في النفقات طبعت نسخ محدودة من هذه الوثيقة، ويرجى من المندوبين التفضل بإحضار نسخهم للاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

٢- وسوف يعمل المنبر بوصفه آلية حكومية دولية لتعزيز الهيئات العلمية القائمة، سواء عن طريق إتاحة الفرصة لها للوصول إلى أفضل المواد العلمية أو عن طريق توفير الصلة بواضعي السياسات لجعل عملها أكثر صلة بالسياسات. وبالمثل، سيزود المنبر واضعي السياسات بأفضل ما هو متاح من المواد العلمية والمشورة في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي. وفي قيام المنبر بذلك، سيستفيد من شبكات الخبراء العلميين وأوساط تقرير السياسات. ويتوخى أن يكون المنبر، ضمن أمور أخرى، مكملاً للهيئات العلمية الفرعية التابعة للاتفاقيات المتصلة بالتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، والهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة التي لديها المعلومات اللازمة المتسمة بالمصادقية العلمية عن القضايا الناشئة في علم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

٣- ويتوخى أن تكون القيمة الرئيسية التي سيضيفها المنبر إلى القائم حالياً من الهيئات العلمية وهيئات رسم السياسات كما يلي:

(أ) توفير الإنذار المبكر والدروس المبكرة، عن طريق رصد الاتجاهات ورصد الاستنتاجات العلمية الجديدة، في شكل تقارير وتنبهات متاح لأصحاب المصلحة ذوي الصلة في الوقت المناسب؛

(ب) إيجاد إطار موحد ومتسق لتوفير المعلومات ذات الصلة بالسياسات، من خلال إجراء تقييمات متكاملة باستخدام إطار تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية، بشأن حالة التفاعلات بين البشر والبيئة ومحركاتها واتجاهاتها وتوقعاتها، مع التركيز على ما للتغيرات التي تحدث في التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية من آثار على الرفاه البشري على مستويات متعددة؛

(ج) توفير الدعم في مجال السياسات والتوعية لأصحاب المصلحة ذوي الصلة عن طريق تجميع ونشر المعلومات العلمية بطريقة تستجيب لحاجاتهم.

٤- والنهج الموصى به هو اتباع دورة مدتها أربع سنوات لإنجاز الفوائد المبينة أعلاه. وسيتيح ذلك رصد وتقييم التقدم الذي يحرزه المنبر، وسيوفر المرونة اللازمة لتغيير وتنقيح وتعديل برنامج عمله تبعاً لذلك لتلبية حاجات أصحاب المصلحة.

التغلب على العقبات التي تواجه التنمية

يشهد العالم خسائر وتغيرات لم يسبق لها مثيل في التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، تُحدث تأثيراً سلبياً على الرفاه البشري وعلى التنمية المستدامة. وستتضرر التنمية في المستقبل في جميع البلدان إذا لم يعوض عن هذه الخسائر، ولكن ستتضرر بصفة خاصة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تخفيف حدة الفقر. ولذلك يلزم أن يعمل أصحاب المصلحة من القطاعات العام والخاص على تخفيف التغيرات في التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية والتكيف معها، من خلال اتخاذ القرارات المناسبة بشأن السياسات. إلا أن هذه الجهود تتطلب معارف مكثفة، ويلزم دعمها بمنبر دينامي للعلوم والسياسات يكون ذا مصداقية وأهمية ومشروعية.

أولاً - الخلفية والسند المنطقي

١ - أثبت تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية أن البشرية سببت، خلال السنوات الخمسين الماضية، خسائر لم يسبق لها مثيل في التنوع البيولوجي وتدهوراً في الخدمات التي توفرها النظم الإيكولوجية. والواقع أن ٦٠ في المائة من خدمات النظم الإيكولوجية الأربع والعشرين التي تم تقييمها هي في تدهور، ويتوقع أن يصيبها المزيد من التدهور إذا لم تتخذ إجراءات فورية. وسيكون لذلك أثر سلبي على وجه الخصوص، ولكن ليس حصراً، على عمليات التنمية في البلدان النامية.

٢ - وقد ازدادت المعرفة العلمية بشأن الصلات بين التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية والرفاه البشري ازدياداً كبيراً منذ إنحاز تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية. غير أن هناك حاجة إلى منبر دولي أقوى للعلوم والسياسات للتمكين من ترجمة المعارف العلمية الناشئة إلى إجراءات محددة في مجال السياسة العامة على المستويات المناسبة.

٣ - وتشتمل عملية التواصل الحالية في مجال العلوم والسياسات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية على عدد من البرامج والمنظمات والآليات والعمليات الوطنية والدولية. فمثلاً تتضمن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة بالتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية أحكاماً بشأن التعاون العلمي والتقني. إلا أن مساهمتها في صنع السياسات على الأصعدة المناسبة يمكن أن تعزز بقدر أكبر إذا تمكّن منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات من توفير إطار سليم علمياً وموحد ومتسق للتصدي للتغيرات التي تحدث في التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

٤ - ويحدد تقرير الوكالة الأوروبية للبيئة، المعنون "دروس متأخرة من إنذارات مبكرة: المبدأ التحوطي ١٨٩٦-٢٠٠٠" (Late lessons from early warnings: the precautionary principle 1896-2000) وجود فجوة بين الاستنتاجات العلمية واستجابات السياسات. ولذلك توجد حاجة إلى آلية لإيصال الاستنتاجات من المجتمع العلمي إلى أوساط تقرير السياسات في الوقت المناسب لتلبية حاجات تلك الأوساط، والعكس بالعكس.

٥ - ويتجلى في العملية الاستشارية المفضية إلى إنشاء آلية دولية للخبرات العلمية في مجال التنوع البيولوجي، وفي الإستراتيجية العالمية لمتابعة تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية، اتفاق عام على الحاجة إلى منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. وقد تعززت هذه الحاجة أكثر من خلال المقرر ١٥/٩ الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في اجتماعه التاسع المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٨، والذي رحب بمبادرة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الرامية إلى عقد اجتماع حكومي دولي مخصص مفتوح العضوية لأصحاب المصلحة المتعددين للنظر في إنشاء هذا المنبر وإلى دعوة الأطراف إلى إرسال خبرائهم في مجالي العلوم والسياسات إلى ذلك الاجتماع.

٦ - والقصد من هذه المذكرة المفاهيمية هو دعم المشاورات مع الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن اقتراح إنشاء المنبر. وتستقصى المذكرة الحاجات والأسانيد المنطقية والطرائق لإقامة هذا المنبر، مع ما يرافقه من الأنشطة الممكنة والترتيبات المؤسسية. وهي تستفيد في ذلك ليس فقط من تقييم

الألفية للنظم الإيكولوجية والآلية الدولية للخبرات العلمية بشأن عمليات التنوع البيولوجي بل أيضاً من الدروس المستفادة من عمليات علمية مثل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وتوقعات البيئة العالمية، والتقييم الدولي للمعارف الزراعية، وتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، والدراسة الاستشرافية للتنوع البيولوجي في العالم، واقتصاديات خدمات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، والعمليات الوطنية الرامية إلى الربط بين العلوم والسياسات، والمبادرات المستمرة لإقامة الشبكات وبناء القدرات.

ثانياً - الولاية الأساسية والنواتج المتوقعة لمنبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية

٧- ستكون الولاية الأساسية للمنبر هي توفير مشورة علمية ذات حجية ومستقلة وذات مصداقية وشاملة وخاضعة لاستعراض الأنداد على الصعيد الدولي وذات أهمية للسياسات بشأن التغيرات في التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية والآثار المترتبة عليها بالنسبة إلى الرفاه البشري على مستويات متعددة. وستكون أهدافها العامة هي الإسهام في زيادة فعالية وعدالة اتخاذ القرارات بما يضمن الرفاه البشري ويعزز الروابط العلمية بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة بالتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية.

٨- وسيوفر المنبر مجموعة من النواتج، تشمل ما يلي:

(أ) تحليلات ذات حجية ومواكبة لأحدث التطورات وذات صلة بالسياسات ولكن دون أن تفرضها، لحالة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وعلاقتها بالرفاه البشري، لدعم عملية اتخاذ القرارات على الأصعدة والمستويات المناسبة بتوفير المعلومات اللازمة لتحسين فهم التغيرات في التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية والآثار المترتبة عليها بالنسبة إلى الرفاه البشري وتحسين الرصد والإبلاغ ووضع السياسات؛

(ب) تحسين الحوار بين نظم المعارف العلمية وغيرها والتفاهات والمنظورات والقيم المتعلقة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، للمساعدة في جعل اتخاذ القرارات بشأن السياسات أكثر فعالية وكفاءة وعدالة فيما يخص الاستفادة المستدامة من التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية؛

(ج) تحسين الاتصال ونقل المعارف للمساعدة في فهم الاستنتاجات العلمية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وتطبيقها فيما يتصل بالسياسات؛

(د) تحسين الدعم العلمي بناء الطلبات الواردة من الهيئات الاستشارية الفرعية للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، والهيئات الدولية ذات الصلة بإدارة الموارد الطبيعية والتنمية، والمصارف المتعددة الأطراف، والبرامج الإقليمية الخاصة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، والحكومات الوطنية، عن طريق توفير مشورة علمية استباقية وذات مصداقية بشأن المخاطر الناشئة؛

(هـ) توفير منبر علمي مشترك لتعزيز الروابط بين مختلف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتصلة بالتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، بالاستناد إلى العمليات القائمة مثل فريق الاتصال المعني بالاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي ومع مراعاة تلك العمليات.

ثالثاً - مجالات التركيز المقترحة لمنبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية^(٣)

٩- تم تحديد ثلاثة مجالات تركيز رئيسية للمنبر استناداً إلى التوصيات الصادرة عن التقييمات المستقلة التي أجريت في إطار تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية ومن العملية الاستشارية المفضية إلى إنشاء آلية دولية للخبرات العلمية في مجال التنوع البيولوجي، وهي التالية:

(أ) الإنذار المبكر، الدروس المبكرة: رصد الاتجاهات ورصد الاستنتاجات العلمية الجديدة وتقديم تنبيه استباقي إلى المنظمات والحكومات بشأن القضايا والمخاطر الناشئة بغية تمكينها من إعداد استجابات في الوقت المناسب، علاوة على توفير تحليلات علمية سريعة لهذه المخاطر؛

(ب) حفظ المعارف: الاضطلاع بتقييمات منتظمة ومستقلة ومتكاملة للتغيرات في التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية على مستويات متعددة، وتقييمات سريعة تستهدف قضايا محددة مرتبطة بعمليات التقييم الأخرى ذات الصلة أو مبنية عليها أو التي توفر لها المعلومات، علاوة على التحضير لتقييم عالمي ثانٍ؛

(ج) دعم السياسات والتوعية: دعم أصحاب المصلحة ذوي الصلة بما يلزم من معلومات علمية:

١' لتحسين فهم التغيرات التي تحدث في التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية والآثار المترتبة عليها بالنسبة لرفاه البشر؛

٢' للمساعدة على رصد التغيرات في التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية والإبلاغ عنها؛

٣' لتجميع ونشر المعلومات العلمية بطريقة تلي احتياجات أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

١٠- وسيكون بناء القدرات جزءاً لا يتجزأ من كل عنصر. وسينصب التركيز الرئيسي على بناء الخبرات العلمية اللازمة للاضطلاع بالأنشطة في كل مجال تركيز على حدة.

١١- ومن المتوقع أن تستفيد الأنشطة التي يضطلع بها المنبر من المبادرات المستمرة المتعلقة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية والرفاه البشري التي تنفذ خارج إطار المنبر، وأن تسهم فيها. وسيكون هذا منطبقاً بوجه خاص على الأنشطة التي ستظل تنفذ من جانب الشركاء في متابعة تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية، بصفتهم الخاصة.

(٣) يرد برنامج عمل المنبر وميزانيته في الوثيقة UNEP/IPBES/1/3، مع معلومات تفصيلية عن الغايات، والمنجزات المتوقعة، والأنشطة، المتصلة بكل مجال من مجالات التركيز.

رابعاً - الطرائق التنفيذية للمنبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية

١٢ - المبادئ الرئيسية لتشغيل المنبر هي أن يكون:

(أ) شاملاً لأصحاب المصلحة من الجهات الحكومية الدولية والحكومية وغير الحكومية ومينياً على الشبكات القائمة من العلماء وحائزي المعارف؛
(ب) مستقلاً علمياً وذا مصداقية وخاضعاً للاستعراض النقدي من جانب الخبراء الأنداد بحسب الاقتضاء؛

(ج) مستجيباً للحاجات المتصلة بالسياسات على النحو الذي تحدده المنظمات التي تتخذ القرارات على مستويات متعددة، بما فيها الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتصلة بالتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، والهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة، من خلال كونه مشروعاً وذا أهمية للسياسات دون أن يكون فرضاً لها؛

(د) مدعوماً بتجارب عمليات التقييم ذات الصلة؛

(هـ) موضع رصد منذ البداية، مع إجراءات لقياس فعاليته.

١٣ - ويرد الهيكل المؤسسي المقترح للمنبر في الوثيقة UNEP/IPBES/1/4. وينبغي أن يكون الهيكل صغيراً، يضم أعضاء يتم اختيارهم مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبادئ التوزيع الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين وبين التخصصات، مع تحديد اختصاصات واضحة.

١٤ - وفيما يتعلق بالإطار الزمني للمنبر، يقترح اتباع نهج دورة مدتها أربع سنوات لتنفيذ برنامج عمله. وسيتم ذلك أصحاب المصلحة من تقييم ورصد تقدم المنبر وأدائه ونجاحه. وستحدد في الاجتماع العام الأنشطة المعينة التي يُتوخى الاضطلاع بها في كل فترة أربع سنوات.

١٥ - ويضم هذا الاجتماع لأول مرة الحكومات وأصحاب المصلحة المهتمين لمناقشة الحاجة إلى المنبر وطرائق عمله وغاياته ونطاقه وبرنامج عمله وترتيباته المؤسسية وقواعده وإجراءاته. ويُقترح أن يضع المشاركون مجموعة من التوصيات تُتقدم إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الخامسة والعشرين، للنظر فيه.